العلمانية

في السياق العربي - الإسلامي (٣)

العلمانية والقوى الإسلامية في مصر

باكينام الشرقاوي

يواجه الإسلاميون في مصر تحدّيًا رئيسًا هو: تشكيلُ رؤية إسلامية معاصرة متوازنة تجاه مفاهيم وممارساتٍ أضحت ركنًا أساسيّاً في النُّظمُ السياسية الحديثة الغربية. فعلى أصحاب المرجعية الإسلامية، أمفكّرين كانوا أمْ حركاتٍ سياسية، شرحُ مواقفهم من العلمانية بشكلٍ عصري واقعي، والانتقالُ من مرحلة الشعارات النظرية إلى طرح حلول وبدائل عملية، ولاسيما أنه كثيرًا ما تُربط العلمانيةُ بالديموقراطية بل وبالعقلانية في المقام الأول، حتى طغت ثنائيةٌ رئيسةٌ على الساحة الفكرية والسياسية في العالم العربى عامةً ومصر خاصةً: الديموقراطي/العلماني في مواجهة الاستبدادي/الإسلامي. فما هو موقف بعض القوى الإسلامية من العلمانية ومن ضرورة ربطها بالديموقراطية؟

على تنوّع القوى الإسلامية الرئيسة وتشابُكها، سيتمّ التعرّضُ هنا إلى طروحات بعضِها فقط (ولاسيما الموصوفة بـ «الاعتدال») من العلمانية وما يرتبط بها من قضايا، وذلك في محاولة لرسم المعالم العريضة للرؤى الإسلامية إلى العلمانية. وهنا يَظْهر مستويان للتحليل: الأول خاصٌّ بالنظرة إلى ماهية العلمانية وأسباب رفضها أو التحفّظ عنها؛ والثاني يتعلّق بالمشروع الحضاري الإسلامي البديل وكيف جاء في أجزاء منه ردٌّ فعلٍ على المنظور العلماني السائد في الداخل (نُظُم الحكم) وفي الخارج (الغرب وسياساته).

أولاً: رؤية الإسلاميين إلى العلمانية

تعدّدت الأسباب المعلنة في خطابات الإسلاميين لرفض المفهوم العلماني. فقالوا **أولاً** إنه نبتٌ غربيٌّ أوروبي غريبٌ عن تاريخ المسلمين، بل وعن تاريخ المنتمين إلى الحضارة الإسلامية من أتباع الديانات الأخرى مثل الأقباط المصريين، وغريبٌ عن واقعهم وطموحاتهم. وبالرغم من اعتراف بعض الكتّاب الإسلاميين بما أنجزتْه العلمانيةُ في التجربة الغربية، خصوصًا في مجال الحريات العامة، وبإمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين، إلا أنّه ينبغي في رأيهم عدمُ إطلاق الاعتماد على الحلول الغربية لحلّ مشاكلنا السياسية.

وقالوا **ثانيًا** إنّ التجربة الأوروبية عانت تسلّطَ رجال الدين على الحكم والحكّام، في حين لم تلعب المؤسسةُ الدينيةُ في التاريخ الإسلامي مثلَ هذا الدور السلبي؛ بل إنّ الإسلام، خلافًا للمسيحية، قدَّمَ في اعتقادهم قيمًا أساسيةً تَصلح لبناء مشروع حضاري متكامل.

وأكّدوا **ثالثًا** أنّ الجماهير تقف مع المشروع الإسلامي. ودليلُهم على ذلك: تجربةُ «الإخوان» في انتخابات ٢٠٠٥ في مصر، ونجاحُ «حماس» في فلسطين، واكتساحُ «حزب العدالة والتنمية» للانتخابات البرلمانية في تركيا للمرة الثانية عامَ ٢٠٠٧. وبهذا تكون الشعوبُ، في رأي الإسلاميين، قد اختارت العودةَ إلى الهوية الإسلامية وإلى المشروع الإسلامي لأنه الأحرصُ على مصالحها والأضمنُ لحريتها. وتُمكن هنا ملاحظةُ أنّ ما جَذب كوادرَ «الإخوان» إلى تجربة «حزب العدالة والتنمية» ليس مرونةَ هذا الحزب أو نظرتَه المتميزة إلى العلمانية وسبلِ احتوائها واستغلالِ ما تَطْرحه الديموقراطيةُ من فُرَص في ظلّ العلمانية نفسِها بدلاً من الاكتفاء بالهجوم عليها، وإنما موقفُ **الشعب التركي** الذي «أثبت انتماءه الإسلامي» في المقام الأول. فقد سيطر على فكر الإسلاميين، بشكل عامّ، أنّ العلمانيين في العالم الإسلامي قلّةٌ قليلةٌ لكنّها تمتلك من المنابر الإعلامية ما يُعلي صوتَها ويجعله مدويًا. ولذا فإنّهم يرون أنّ محاولة فَرْض العلمانية على الدولة المصرية أمرٌ خطيرٌ يتنافى مع تطلّعات الشعب وآماله.

وهذا ينقلنا إلى الحُجّة **الرابعة** لمعاداة الإسلاميين المصريين للعلمانية، وهي: صعوبةُ تطبيق المشروع العلماني، والخسائرُ التي ستَنْجم عنه في العالم الإسلامي. ذلك أنّ مسألة الفصل بين الدين والسياسة يتعذّر استيعابُها في التفكير الإسلامي الذي يَعتبر الإسلامَ نظامَ حياة يَشمل العباداتِ والمعاملاتِ والأخلاق. وعليه، فإذا كان صحيحًا أنّ التمييز بين المجالين مفهوم، إلاّ أنّ **الفصلَ التامّ** بينهما على النمط السائد في الغرب يمثّل بالنسبة إلى الإسلاميين إضعافًا للدين وإقصاءً له، ويَحرم المجتمعَ من الإفادة من الطاقة الإيمانية الضخمة التي يُمْكن أن

العلمانية والقوى الإسلامية في مصر

تُعدّ عنصرَ ثراءٍ يُغْني المجتمعَ ويسهم في نهضته، كما يَدفع الملتزمين دينيّاً إلى الانزواء والتحرّكِ بعيدًا عن القنوات المشروعة، الأمرُ الذي يفتح الأبوابَ أمام عدم استقرار محتمل.

أما المثقفون الإسلاميون تحديدًا فقد ميّزوا بين العلمانيين، ومن ثم اختلفت طريقةُ التعامل الواجب اتّباعُها معهم. ففرّق د.عبد الوهاب المسيري بين العلمانية الجزئية، التي تعني فصلَ الدين عن الدولة أو الحياةِ العامة، وبين العلمانية الشاملة، وهي فصلٌ لكلّ القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية عن العالم (أيْ عن الإنسان والطبيعة)، «بحيث يصبح العالمُ مادةً نسبيةً لا قداسةَ لها.» وتنبع خطورةُ العلمانية الأخيرة عنده في أنها تَستبعد الإلهَ وأيةَ مُطْلقاتٍ من عملية الحصول على المعرفة وصياغةِ المنظومات الأخلاقية.

وبالمثل، يميِّز فهمي هويدي بين تيارين علمانيين: تيار العلمانيين المتطرّفين، وهم ليسوا ضدّ الشريعة فقط بل ضدّ العَقيدة ككلّ؛ وتيار العلمانيين المعتدلين، وهؤلاء لا مشكلة لديهم مع العقيدة ويَعتبرون الدينَ والإسلاميين حالةً يمكن التعايشُ معها إنْ لم تَهْدف الى إنشاءِ سلطةٍ دينية ويرى هويدي أنه يتعيّن تفهّمُ موقف الفريق الثاني لأنّ تحفّظَهم عن تطبيق الشريعة نابعٌ من اعتقادهم أنّ ذلك التطبيق يهدِّد قيمًا جوهريةً مثلَ الحرية والديموقراطية والمساواة هؤلاء، في رأي هويدي، لا بدّ من التحاور معهم لإقناعهم بأنّ المشروع الإسلامي لا يهدِّد تلك القيم وذلك لا يعني القبولَ بالمشروع العلماني بقدْرِ ما يعني تقديمَ البرهان على أهمية مشاركة الرأي الآخر وحريةِ تعبيره دفاعًا عن استقرار المجتمع وتطوره، وإنجاحًا للمشروع الوطني العامّ الذى يضمّ مختلفَ قوى الأمة.

ثانيًا: كيف يتم توظيفُ العلمانية سياسيّاً؟

هذا سؤال مهمّ يمكن استنباطُ إجابته من بين سطور الخطابات الإسلامية على تنوّعها. فقد انتقدتْ بعضُ الأصوات الإسلامية انتقائيةَ تفسيرِ العلمانية وتطبيقِها مثل: تحفُّظِ النخبة الحاكمة المصرية عن المرجعية الدينية في مباشرة العمل السياسي عند معارضة الأوضاع السياسية، وترحيبِ تلك النخبة بالمرجعية المذكورة إذا وُظّفتْ في مساندة تلك الأوضاع وتأييدها (كما فيَ حالة تصريحات شيخ الأزهر الكثيرة) وربَط الإسلاميون العلمانيةَ بالتغريب على المستوى الثقافي، وبالخضوع للولايات المتحدة على المستوى السياسي، إذ يَهْدف العديدُ من المنظَمات الغربية والأمريكية داخل مصر إلى تغريب المجتمع المصري، كما يرون. وقد ساد مناخٌ عامّ وسط خطابات القوى الإسلامية يحذِّر من مغبّة تغيير هوية الأمة بوصف ذلك خطرًا يهدّد الأمنَ القوميَّ ويَخْدم المشروعَ الصهيوني ـ الأميركي. مع التركيز على أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة العالم الإسلامي وإنشاءِ مشروعات طائفية وعرقية، وأنّ العلمانية تَخْدم هذا التوجّه

ورأى الإسلاميون أنّ النُّظم الحاكمة والغرب قد تكتّلتْ ضد المشروع الإسلامي (ولذا حاصر الطرفان تجربةَ حماس لإثبات خطإ خيارات الشعب الفلسطيني) لما يمثّله هذا المشروعُ من تهديد لمصالحها ويعتقد «الإخوان» أنّ النظام الحاكم يرى أنّ الدين أصبح خطرًا، وأنّ الإخوان استطاعوا أن يشكّلوا النموذجَ الإسلامي الوسطي الذي تثق به غالبيةُ الناس، فأضحى مَنْ يمثّل هذا المشروعَ تهديدًا لبقاء النخبة الحاكمة في السلطة.

وفي هذا السياق، سادت نظرةٌ ريبة تجاه مغزى كثير من التعديلات الدستورية التى عَبّرتْ، وفق بعض الإسلاميين، عن تحوّل العلمانية من تيار فكري لدى أقليّة إلى **منهج لصنّاع القرار** وانعكس ذلك في الاعتراف بها في المادة الخامسة من الدستور المصري المُعدّل، حيث جاء فيها « . ولا تجوز مباشرةُ أيّ نشاطٍ سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس مرجعيةٍ دينيةٍ أو أساسٍ ديني. » وقد أسّس أحدُ أعضاء الإخوان المسلمين في مجلس الشعب (النائب محمد العمدة) ما سُمّي بـ «الحركة الشعبية لمكافحة العلمانية » وتَهْدف الحركة إلى تطبيق المادة الثانية من الدستور، التي تنصّ على أنّ «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدرُ الرئيسي للتشريع» والى التمسّك بها في سياسة الدولة الداخلية والخارجية وعليه، فإنّ موقف الإخوان الرافضَ للتعديلات الدستورية لم ينطلقْ فقط على أساس ما تُنتجه من علمنةٍ للنظام والمجتمع تتناقض مع توجّهات المصريين

يقرر برنامج حزب الوسط أنّ «المواطنة» هي الضابط الأساس في العلاقة بين أبناء الوطن ـ وهذه قد تكون خطوة للتصالح مع العلمانية بشكلٍ يتواءم مع تطبيق عناصر الشريعة.

الإسلامية، بل أيضًا بسبب ما رأوا في تلك التعديلات من مخالفة لنصّ المادة الثانية من الدستور أيضًا.

ثالثًا: الدولة المدنية بين الإسلامي والعلماني

يمر الإسلاميون بمرحلةِ تطوُّرٍ في إستراتيجياتهم وتفكيرهم، ويعيشون جدلاً داخليّاً حول التوجُّهات الأنسب في المرحلة المقبلة. ولم تعد القوى الإسلامية تقف عند حدّ الهجوم على العلمانية وما تطرحه من رؤية وفلسفة للحياة والحكم، وإنما انتقلتْ إلى مرحلة تأسيس رؤيةٍ بديلةٍ واضحةٍ وأكثر استجابةً لتحدِّيات المرحلة وإدراكًا لقيود الواقع ـ وعلى رأس هذه القيود: إعلاءُ الدولة والقوى الغربية لكلّ ما هو علمانيّ (مهما احتضن من استبداد وازدواجية)، والعدوانُ على كلّ ما هو إسلامي (مهما طَرَحَ من تسامح ورغبة في التعايش). فما هي معالم خيار المرجعية الإسلامية؟

رغب الإسلاميون في الدفاع عن صلاحية مرجعية الإسلام في إدارة الشأن العامّ وإنجاز مشروع التحديث من منظور إسلامي. فليس أهلُ الدين، في رأيهم، معادين للحداثة، بل هم أحد أهمّ مظاهر التعبير عنها في العالم الإسلامي. هذا وقد اختلف خطابُ القوى الإسلامية الحالي عن المقولات التقليدية السابق ترديدُها. ففي البداية استبعد معظمُ الإسلاميين مفهومَ «الدولة الدينية» بالمعنى الراسخ في الحضارة الغربية كحكم ثيوقراطي، واتّجهوا إلى تصحيح المقصود باللجوء الى المرجعيّة الدينية، فقالوا إنّ المفهوم لا يعني حكمَ رجال الدين بالتأكيد؛ فالدولة الإسلامية، كما أكّدوا، مدنية لا دينية، ولا قدسية لفردٍ عدا الرسول ﷺ، مستشهدين بمقولة الإمام البنا: «إنّ الكل يُؤخذ من كلامه ويُرَدّ عدا الرسول ﷺ.» وطغى مفهومُ «الدولة المدنية» في خطابات جميع القوى الإسلامية (وبخاصة المعتدلة)، وأصبح ركنًا رئيسًا في الرؤية الإسلامية البديلة المطروحة من قِبل هذه القوى، ومنها جماعة الإخوان المسلمين من خلال مشروع برنامج حزبهم المطروح للنقاش وبرنامج «حزب الوسط» وبرنامج «حزب الاتحاد من أجل الحرية» (وجميعُها أحزابٌ تحت التأسيس والنقاش، ويَصْعب قبولُ إدماجها في الحياة السياسية الرسمية المصرية).

حاول الإخوانُ التغلّبَ على مسألة المادة الخامسة من الدستور التي تمنع إنشاءَ أحزاب دينية أو ذات مرجعية دينية، بأنّ انطلقتْ مبادئُ حزبهم من الشريعة الإسلامية بما يتفق مع المادة الثانية من الدستور، ولكنْ نصّ برنامجُهم على أنّ هذا الحزب يَسْعى إلى تقديم نموذج للدولة الوطنية كما يراها ـ أيْ على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية في دولة يتمتّع فيها المواطنُ بكامل حقوقه السياسية والمدنية. فالدولة، في هذا البرنامج، إذن، دولةٌ وطنية، دولةُ سيادةِ قانون، دولةٌ دستورية، دولةٌ تحقّق وحدةَ الامة، دولةٌ مدنية: «الدولة الإسلامية هي دولةٌ مدنيةٌ بالضرورة، وتعني أنّ الوظائف والأدوار السياسية يقوم بها مواطنون منتَخَبون مسؤولون من خلال آليّات دستورية عن كلّ سلوكٍ وتصرّفٍ في شأن الحكم تحقيقًا للإرادة الشعبية الحقيقية ـ والشعبُ مصدرُ السلطات.»

أما بالنسبة إلى حزب الوسط، فقد نجح في تقديم نفسه حزبًا سياسيّاً مدنيّاً ذا خلفية إسلامية، يَجْمع بين المواطنين المصريين مسلمين وغيرَ مسلمين. ويَعمل هذا الحزبُ وفق برنامج سياسي لا يَحْكم في نظريته علماءُ دين، بل رجالٌ مدنيون وفق قواعد مدنية. وكما أشار د. عبد الوهاب المسيري، فقد قدّم هذا الحزبُ محاولةً أوليةً لتطبيق مفهوم «الشريعة» كمرجعيةٍ نهائيةٍ لأبناء المجتمع ككلّ. ويقرِّر برنامجُ الحزب أنّ مفهوم «المواطَنة» هو الضابطُ الأساسُ في العلاقة بين أبناء الوطن الواحد. والحقّ أنّ هذه قد تكون خطوةً للتصالح مع العلمانية بشكلٍ يتواءم مع تطبيق عناصر الشريعة: العدل والمساواة والشورى والديموقراطية والحرية. وقد أشار أبو العُلا ماضي (وكيلُ مؤسِّسي حزب الوسط)، عند النظر إلى العلمانية، إلى فهم «حزب العدالة والتنمية» التركي، وهو يقوم على أساس أنّها حكمٌ مدني لا يستند إلى رجال الدين ولكنه لا يتعارض في الوقت نفسه مع قيم الإسلام الحاكمة ـ وهي النظرة التي حازت ثقةَ الجماهير الرافضة للعلمانية المتطرِّفة التي يمثِّلها العسكرُ وحلفاؤهم. وعند تقديم المشروع الإسلامي البديل استطاع البعض (مثل أبو العُلا ماضي) انتقادَ المتطرِّفين من الجانبين، راسمًا في النهاية طريقًا

إسلاميّاً معتدلاً. فهناك رؤًى متطرفة على الجهتين: الجهة العلمانية، فيها مَنْ يطالبون بإبعاد الدين تمامًا عن الدولة، وهو ما تمثَّل في ما اعتُبر حملةً علمانيةً متطرفةً ضدّ المادة الثانية من الدستور المصري التي تنصّ على أنّ «دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدرُ الرئيسيُّ للتشريع.» وفي الجهة الإسلامية في المقابل، هناك من يطالب بصياغات دينية متشدِّدة للدولة تجعلها أقربَ إلى مفهوم الدولة الدينية التي عرفها الغربُ المسيحي ولم تكن يومًا في العالم الإسلامي وكلتا الرؤيتين، في الواقع، لا تَصْلحان لمجتمعاتنا العربية والإسلامية الحديثة. بل إنّ العلمانية يختلف تطبيقُها بين الدول الغربية نفسها التي ما زال للكنيسة دورٌ سياسيٌّ تلعبه فيها بدرجاتٍ وأشكالٍ متفاوتة

رابعًا: خلاصة

والخلاصة هي أنّ العلاقة بين الدين والدولة في بلادنا قائمةٌ لا يمكن فصلُها أو إبعادُها، ولكنّ المطلوبَ مناقشةٌ هادفةٌ من كلّ الأطراف للاتفاق على قواعد هذه العلاقة وتنظيمها بما لا يَسْمح بتكرار وقائع الظلم باسم الدين (أو الحكومة الدينية) أو الاستبداد باسَم أيّة إيديولوجية. والمطلوب أيضًا رفض الفكر العلماني المتطرِّف الذي يريد أن يُبعد الدينَ تمامًا عن الدولة، لأنّ غالبية المصريين يتمسّكون بهويتهم التي شكّل وعيَها الإسلامُ كدين وحضارة. وقد استغرب القياديُّ المذكور في حزب الوسط موقفَ الرافضين لفكرة المرجعية الإسلامية للأحزاب المدنية في العالم العربي، ولم يعترضوا على قيام الأحزاب المسيحية في أوروبا الغربية!

بشكلٍ عامّ، إذن، بدأ عددٌ من الخطابات الإسلامية في طرح رؤًى جديدةٍ معاصرةٍ تضع الواقعَ ومشاكلَه وتحدّياته في بؤرة اهتمامها، إيذانًا بظهور ما وصفه كمال حبيب بالاجتهاد السياسي الذي ينطلق من الواقع مستضيئًا بالنصّ (في حين ينطلق الاجتهادُ الفقهي من النصّ مستضيئًا بالواقع)، الأمرُ الذي يُعدّ سبيلاً نحو التحول إلى بناءِ تقاليد سياسية ذات طابع مدني. فالنخب الإسلامية نخبٌ مدنيةٌ جاءت في الغالب من مؤسّسات وممارسات ذاتِ طابع مدني، ولا ترى القوةَ وسيلةً للتغيير أو لحسم الصراعات السياسية والمجتمعية. وهنا نلاحظ ارتباطَ المدني بالسياسي والسلمي، في مواجهة العسكري والقهري: فظهورُ نخبة فكرية ـ ليست بالضرورة من الفقهاء ـ للدفاع عن المشروع الإسلامي وتطبيقه هو أحدُ أبعاد مفهوم «**المدني**» المطروح لدى كثير من القوى الإسلامية.

وفي إطار الخلط المفاهيمي السائد بالحديث عن «الإسلام العلماني،» لا بدّ من التفرقة بين نهج الوسطية أو الاعتدال عند طرح الرؤى الإسلامية وبين ما تحدّث به البعضُ عن «علمنة الإسلام » فأنصارُ الإسلام الوسطي يؤيّدون الاحتفاظَ بالمرجعية الإسلامية، ولكنّهم مع التجديد بما يتلاءم مع الواقع ولا يناقض الشرعَ، ومع الإبقاء على التراث مع تطويره وأما أنصار علمنة الإسلام فيؤيِّدون تنحيتَه كاملاً بوصفه جهدًا بشريّاً قابلاً للتغير وليست فيه ثوابتُ مقدّسة وتبدو «علمانيةُ الإسلام» جهدًا متعسّفًا لإقامة علاقةِ تعاونٍ وثيقٍ بين فلسفتين متناقضتين، هما الإسلام والعلمانية، في محاولة لإقصاء الإسلام من الحياة السياسية.

التعايش بين الإسلامي والعلماني قد يكون واقعًا تَفْرضه ظروفُ اللحظة التاريخية الراهنة، وتقع على أصحاب المرجعية الإسلامية مسؤوليةُ إيجاد سُبلٍ عمليةٍ وسلميةٍ وشرعيةٍ لتقديم المشروع الفكري البديل الصالح لإصلاح شؤون العالم الاسلامي ساعتها، ستكون الغلبةُ للأقدر على التعامل مع الواقع بنجاح، وتعبئةِ قدراتِ هذه الأمة بمسلميها وغير مسلميها لمصلحة الجميع. قد تكون الدولة المدنية هي المخرج، ولكنْ أيةُ دولةٍ مدنية؟ أبمرجعية إسلامية أمْ علمانية؟ سؤال سيظلّ مطروحًا إلى أن يتم دمجُ كافة القوى السياسية في إطار العمل السياسي المشروع لتتشارك في إخراج صيغة توافقية تحقِّق التوازنَ بين الجميع وتعبِّر عن طموحات الأمة بأطيافها المختلفة.

القاهرة

د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد في جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية